

PARLIAMENTARY ASSEMBLY- UNION FOR THE
MEDITERRANEAN

ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE – UNION POUR LA
MÉDITERRANÉE

الاتحاد من أجل المتوسط الجمعية البرلمانية



الجلسة العامة

2018 .04 .29

توصيات

حول دور البرلمانات المتوسطة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

توصيات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حول دور البرلمانات المتوسطة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،
1. ترى أن الإرهاب يمثل تهديداً مشتركاً للسلام والأمن والتماسك الاجتماعي والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وسلامة المواطنين وجميع المقيمين في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، ويتطلب اتخاذ إجراءات حازمة ومتسقة من قبل الدول والجهات الفاعلة الدولية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، مع الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية المكفولة في القانون الدولي، ولاسيما في القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي ؛
 2. وتؤكد أن الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة بصرف النظر عن دوافعها، متى وقعت وأينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها، وستظل مصممة على مواصلة الإسهام في تعزيز فعالية الجهود الشاملة لمكافحة هذه الآفة على المستوى العالمي ؛
 3. وتشير إلى أن التهديد الإرهابي لا يؤثر تأثيراً مباشراً على أمن مواطني الدول المستهدفة بالهجمات الإرهابية فحسب، وإنما يقوض أيضاً التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية ؛
 4. وتعتقد أنه من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية، ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التوصل إلى تعريف مشترك ودقيق لتصنيف الفعل الإرهابي، والترفع عن الفروقات السياسية، والسياقات الوطنية وأولويات السياسة الخارجية وعدم ربطها بأديان أو ثقافات أو حركات معينة ؛
 5. وتؤكد على أن الأزمات الإقليمية، والاحتلال الأجنبي، والفوضى السياسية، وانعدام الحريات الديمقراطية، وعدم المساواة الاجتماعية والإقصاء، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام الفرص - التعليمية والمهنية على السواء - وانتشار الفقر على نطاق واسع من شأنها أن تقوض قدرة المجتمعات على مقاومة الإرهاب وتيسير انتشار الإيديولوجيات المتطرفة، وتجنيب الشباب من قبل المنظمات المتطرفة والإرهابية، وبالتالي، فهي من بين الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وأعمال الإرهاب ؛
 6. وتؤكد من جديد على إدانتها القاطعة لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب والتطرف العنيف المؤدية إلى الإرهاب، فضلاً عن تمجيد مرتكبي الأعمال الإرهابية ؛
 7. وتعتقد أن إتباع نهج أمني بحت لمكافحة الإرهاب يؤدي إلى نتائج عكسية؛ حيث يلاحظ، في هذا الصدد، أن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تدابير مكافحة الإرهاب تغذي جهود تجنيد المتطرفين العنيفين؛ وتشدد بالتالي على أن أية استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متسقة مع حماية حقوق الإنسان ؛
 8. وترى أنه لمكافحة الإرهاب على نحو فعال ينبغي وضع استراتيجية فورية للاستجابة المنسقة والرصد، فضلاً عن استراتيجية للوقاية، وأنه من الضروري أيضاً أن تضع، بدون تأخير، خطة واسعة النطاق طويلة الأجل من أجل التصدي لأسباب الإرهاب العميقة، من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتناغمة، والاستراتيجيات التي تستهدف الشباب، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وكذلك بناء المؤسسات، والنظام القضائي على وجه الخصوص ؛
 9. وتعرب عن قلقها إزاء جعل الحالات الاستثنائية للأمن القومي وسلطات الطوارئ جزءاً من الأنظمة القانونية العادية في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط؛ وتشير إلى أن مثل هذه

- التطورات تخاطر، من بين أمور أخرى ، بتقويض حيوية المجتمع المدني والمعارضة السياسية المشروعة، فضلاً عن التأثير السلبي على حقوق المجموعات الضعيفة والأقليات ؛
10. وتشير إلى أن التهديد الإرهابي قد تزايد وتطور بسرعة في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالشبكات الإجرامية عبر الحدود، والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وأن الأزمات الإنسانية الكبرى والصراعات العسكرية التي عرفها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الماضية، قد خلقت فراغاً أمنياً وأرضاً خصبة لتجنيد الإرهابيين للشباب؛ وتشير إلى أن الأفراد المشار إليهم باسم "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" يسافرون إلى الخارج بغرض الإرهاب، وبمجرد عودتهم إلى دول إقامتهم يشكلون تهديداً أمنياً كبيراً لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط؛ وتشدّد على ضرورة الكشف عن المقاتلين الإرهابيين العائدين والحاجة إلى وضع وتنفيذ برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج مصممة خصيصاً لمن لا يمكن محاكمتهم، وبالتالي معالجة الأسباب الجذرية لتغريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم ومغادرتهم، وكذلك الحد من أي تهديد آخر يطرحه التطرف العنيف ؛
11. وتعرب عن تضامنها مع ضحايا الإرهاب وترى أنه ينبغي منح الأولوية لدعم حقوقهم وللأعمال التي تهدف إلى ضمان حمايتهم والاعتراف بهم ؛
12. وتحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز التعاون القضائي والشرطي وتبادل البيانات والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب، مع احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والتمسك بها؛ وتدعو إلى وضع تدريب مناسب لضباط الشرطة في مجال الحقوق الأساسية، وبالتالي تعزيز ثقافة أمنية وقضائية متقاربة؛ وتطلب إطلاعها دون إبطاء بشأن فعالية الأدوات الحالية والمقترحات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ؛
13. وتحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على إجراء تقييم شامل للتدابير الحالية لمكافحة الإرهاب والأمن، خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والميثاق العربي حول حقوق الإنسان؛ وتكرر طلبها الثابت بشأن آليات الرقابة والمساءلة الديمقراطية والقضائية فيما يتعلق بسياسات مكافحة الإرهاب؛ وعلاوة على ذلك، تشدد على ضرورة التحقيق في انتهاكات الحقوق الأساسية ومعالجتها، وعلى ضرورة تطوير أشكال جديدة من التدقيق الديمقراطي الذي تمارسه البرلمانات المتوسطة؛ وتدعو سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى احترام حظر التعذيب المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي وقعت وصادقت عليها معظم هذه الدول؛
14. وتدعو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى مواصلة جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الإيديولوجية المتطرفة والتحريض على العنف والإرهاب والتطرف المؤدي إلى إرهاب من خلال تنسيق أعمالها وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة وتنفيذ هذه السياسات في ضوء احتياجاتها الخاصة، وأهدافها وقدراتها، بالاعتماد على خبرتها في المجال. وترى أنه ينبغي على الاتحاد من أجل المتوسط أن يدعم السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، عند الاقتضاء، من أجل وضع سياسات وقائية مشتركة تستهدف بشكل خاص الشباب وطبقات المجتمع التي تعاني من الحرمان، مع الاعتراف على وجه الخصوص بأهمية دور المرأة وإدماجها في الوقاية من العنف، والتطرف المؤدي إلى أعمال إرهابية؛ وتؤكد على حقيقة أن التمييز يعزز أنماط العنف والتطرف؛

- وتشدد على وجوب استكمال معايير المساواة وعدم التمييز باستراتيجيات سياسية محددة للتصدي لجميع أشكال العنصرية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا ؛
15. وتلاحظ أن التطرف العنيف لا ينبغي أن يرتبط بأية أيديولوجية أو عقيدة في حد ذاتها بل قد يحدث في أي منها؛ وتشدد على أن تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من أجل مكافحة تزايد التطرف الإرهابي في السجون يعد أمراً ضرورياً؛ وتلاحظ أن برلمانات دول البحر الأبيض المتوسط يمكنها أيضاً أن تتشارك أفضل الممارسات فيما يخص تنفيذ برامج التوعية الشبابية المتعلقة بخطاب الكراهية عبر الإنترنت والمخاطر التي يمثلها بالإضافة إلى الترويج لروايات قوية وجذابة لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف عبر الإنترنت، والعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني لأغراض تعزيز القنوات التي تهدف إلى نشر وتعزيز الخطاب الديمقراطي وغير العنيف ؛
16. وترى أن أية استراتيجية لمكافحة الإرهاب تتطلب تعزيز الرقابة البرلمانية من قبل برلمانات الاتحاد من أجل المتوسط، مع توافر الوسائل الكافية والسلطات الجادة لإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات الملزمة؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على البرلمانات أن تشارك مشاركة كاملة ومنتظمة في تحديد وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته؛ وأن تكون قادرة على التحقق من الفعالية الحقيقية للتدابير المتخذة، بما في ذلك أثرها على الحقوق الأساسية، وتحقيق الأهداف المعلن عنها والتكلفة الحقيقية للمبادرات المتخذة ؛
17. وتعتقد أنه من أجل زيادة فعالية مكافحة الإرهاب، ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط أن تنشئ شبكة دائمة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين المراكز الشريكة لمكافحة الإرهاب في دول البحر الأبيض المتوسط؛ وفي هذا الصدد، ترحب بالمفاوضات التي بدأت مؤخراً مع عدة دول في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف ضمان التبادل المنتظم للبيانات بين هيئة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) والسلطات الوطنية في هذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، في إطار تعاونها لمكافحة الإرهاب، إلى تركيز جهودها على التعاون الشرطي والقضائي من أجل تعزيز أوامر الترابط في □نطقة في إطار مكافحة تمويل الإرهاب ؛
18. وتعتبر أن مكافحة الاتجار بالأسلحة ينبغي أن تكون أولوية بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط من أجل مكافحة الجريمة الدولية الخطيرة والمنظمة؛ وتؤمن، على وجه الخصوص، بضرورة تعزيز التعاون أكثر فيما يتعلق بالبيانات تبادل المعلومات وتتبع وتدمير الأسلحة المحظورة؛
19. وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحسين مراقبة الحركات المالية المشبوهة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التناسب واحترام الخصوصية حيث بدأت المنظمات الإرهابية أيضاً في استكشاف واستخدام العملات المشفرة، وتشير إلى ضرورة اعتماد جميع التدابير اللازمة لضمان المراقبة المستمرة لهذه الأداة المالية الجديدة ؛
20. وتتعهد بضمن تعزيز التشريعات الوطنية في مجال غسل الأموال، من أجل استهداف وكبح مصادر تمويل الإرهاب بشكل خاص وكافة أشكال تعزيز الإرهاب، فضلا عن تجريم دفع الفدية؛ وتشير إلى أن التعاون الدولي في هذا المجال ينبغي أن يركز أيضا بشكل أوثق على تقوية أنظمة الرقابة المالية والإدارات العامة في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لتمكينها من المشاركة بشكل أكثر فعالية في مكافحة الجريمة المالية والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالإرهاب؛ وتدعو إلى تنفيذ تدابير تهدف إلى تحسين تبادل البيانات والمعلومات مع الدول الشريكة بهدف كشف الأنشطة الإرهابية والأنشطة غير القانونية الأخرى؛ وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل

المتوسط للتعاون مع تلك الدول المعرضة لخطر أن تصبح ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية، وكذلك مع الشركات العاملة هناك، من أجل التقليل والحد من أية إمكانية لدفع الفدية ولحماية موظفيها ؛

21. وتشجع على تبادل الممارسات الجيدة وزيادة التعاون الشرطي من أجل مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية على نحو أفضل وتحسين تنسيق الإجراءات بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط؛ وعلاوة على ذلك، تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة واليونسكو والإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك والمجلس الدولي للمتاحف، من أجل تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية كوسيلة لتمويل الإرهاب ؛

22. وبالنظر إلى أن الإرهاب جريمة عالمية، فإن الاستجابة الفعالة له يجب أن تكون أيضا عالمية وشاملة، من خلال التنسيق بين المؤسسات المالية ووكالات إنفاذ القانون والهيئات القضائية وتبادل المعلومات ذات الصلة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والأنشطة المشبوهة باعتباره أمرا حيويا للغاية، مع الأخذ في الاعتبار أن حماية البيانات الشخصية واحترام الخصوصية هي حقوق أساسية مهمة؛ وتشدد على أن العنصر الرئيسي في مكافحة الإرهاب هو قطع مصادر تمويلها، بما في ذلك من خلال الدوائر الخفية للتزوير والتهرب الضريبي وغسل الأموال والملاذات الضريبية ؛

23. وتؤكد على أن توثيق التعاون في ميدان الثقافة والحوار بين الأديان، بما في ذلك بهدف منع تدمير أماكن العبادة والسماح بحرية دخول أتباعها إليها، فضلا عن نشر قيم التسامح والاعتدال، يمكن أن ييسر التقارب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ويشكل حاجزا قويا أمام ظهور التمييز، وعلى وجه الخصوص التمييز العنصري وكره الأجانب وكره الإسلام ومعاداة السامية وكرهية المسيحيين والتحرير على العنف والإرهاب فيما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المستدامة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط ؛

24. وتشير إلى الحاجة الملحة لتحسين الاندماج الاجتماعي للشباب وإمكانية توظيفهم، لأن هذه هي التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة وهي نفسها أدوات لتحقيق الاستقرار والازدهار والأمن؛ وتذكر ، علاوة على ذلك، أن مشاكل اليوم المتعلقة بتوظيف الشباب في كل من جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط هي ذات طبيعة واحدة وتتطلب استجابات مشتركة في إطار هيئة تعاون متعددة الأطراف وكفاءة مثل الاتحاد من أجل المتوسط ؛

25. وتشير إلى الدور الهام للتعليم والمدرسة في منع التطرف العنيف؛ وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى ضمان الحق في تعليم جيد مفتوح ومتاح للجميع، وخاصة للفتيات، من أجل تعزيز الفكر النقدي وقيم التسامح واحترام الآخرين وعدم التمييز ؛

26. وتشير إلى أن التطرف المؤدي إلى الإرهاب ليس ظاهرة جديدة؛ بيد أن مظاهره الأخيرة ومداه وكذلك استخدام أدوات الاتصال الحديثة ساهم في إبراز مشاكل جديدة تتطلب اعتماد نهج يشمل كلا من المخاطر المباشرة التي يطرحها التطرف العنيف على الأمن إضافة إلى الأسباب الجذرية لهذا التطرف، والتي تجمع بين جميع الفئات الاجتماعية والجهات الفاعلة المعنية بهذه الظاهرة؛ وتحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على اتخاذ إجراءات للتصدي للتطرف العنيف عبر الإنترنت بالتعاون مع صناعة الإنترنت وشبكات الإعلام الاجتماعي ؛

27. وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة نشر المحتوى الذي يروج للإرهاب ويحرض عليه على شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية والقنوات التلفزيونية، مع ضمان الاحترام الكامل لحرية التعبير ؛ وتدعو إلى وضع

ضمانات إجرائية كافية وفرض رقابة على الاعتراض والمراقبة التي تقوم بها سلطات الدولة لضمان الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك احترام الحياة الخاصة؛ وترى أنه من الضروري، علاوة على ذلك، اتخاذ خطوات عاجلة لحماية ضحايا هذه الدعاية التي تعرض على الكراهية ؛

28. وتشدد على ضرورة ضمان امتثال الدول أثناء استخدام الطائرات الموجهة عن بعد في عمليات مكافحة الإرهاب، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وتصر في هذا الصدد على أهمية ضمان الشفافية والمساءلة في هذه العمليات؛

29. وتدعو برلمانات البحر المتوسط إلى الاهتمام بموضوع التطرف العنيف على الإنترنت، ولا سيما من خلال العمل على الحوافز والتدابير التشريعية التي تشجع على وجود خطابات بديلة تهدف إلى مواجهة الخطابات المتطرفة على الإنترنت؛ وتذكر بأن تدابير مكافحة التطرف العنيف على شبكة الإنترنت يجب أن تحترم الحريات الأساسية حتى تكون فعالة حقاً ؛

30. وتشدد على أن التحديات الاقتصادية والديمقراطية هي مشاكل طويلة الأجل لعدد كبير من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وأن لها آثاراً قصيرة الأجل، مثل التطرف العنيف، في كل من جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط؛ لذلك، نطالب البرلمانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالالتزام بالتنمية الاقتصادية المستدامة التي تخلق فرص العمل ؛

31. وتتعهد بوضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تنسيق الجهود على نحو أفضل لمكافحة الإرهاب والتطرف المؤدي إلى الإرهاب في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط؛ وهي مقتنعة بأن الأسباب الجذرية للتطرف العنيف يجب أن تعالج من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط مع الحفاظ على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي.